

الاقتصاد والأخلاق

خبراء الاقتصاد قد يفضلون اتخاذ موقف محايد تجاه القيم الأخلاقية، ولكن نقاد عديدين يجدون خطأ في العلاقة بين الاقتصاد والفضيلة

تيموثي تايلور

يفضل

خبراء الاقتصاد التغاضي عن القضايا الأخلاقية. إن يستهويهم القول بأنهم يدرسون المفاضلات والحوافز والتفاعلات، تاركين الحكم على القيم الأخلاقية للعملية السياسية والمجتمع.

ولكن الأحكام الأخلاقية لا تغض الطرف عن الاعتبارات الاقتصادية. ويمكن تقسيم النقاد المعنيين بالعلاقة بين الاقتصاد والفضيلة الأخلاقية وفق ثلاثة مفاهيم رئيسية: إلى أي مدى يمكن تحقيق الفضيلة في الحياة الاقتصادية المعتادة؟ وهل يتجاوز التحليل الاقتصادي حدوده ويقترّب من سلوكيات ينبغي حمايتها من الاقتصاد؟ وهل دراسة الاقتصاد في حد ذاتها تحيد عن السلوك الأخلاقي؟

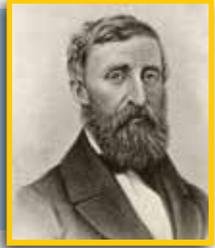
القدرة على تحقيق الفضيلة

بعد يوم شاق في العمل، أو حينما يحين موعد سداد الفواتير، يشعر العديد منا بما كان يعنيه هنري ديفيد ثورو حينما كتب في عام ١٨٥٤ "غالب الناس يعيشون حياة يأس هادئ".

وقد وضع الفلاسفة منذ عصر أرسطو بالفعل خطأ فاصلا بين الحياة الاقتصادية وحياة الفضيلة أو الحياة الهنيئة. فقد كتب أرسطو على سبيل المثال في كتابه علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (Nicomachean Ethics)

"إن حياة كسب الأموال حياة نعيشها مرغمين، والثروة بالطبع ليست هي القيمة التي نسعي إلى تحقيقها، فالأموال مفيدة فحسب والغرض منها تحقيق شيء آخر."

ويشير هؤلاء الفلاسفة إلى أن الناس عادة ما يعملون فقط لكسب الأموال لقضاء ضروريات مثل الغذاء والسكن والملبس. ويذكرون في المقابل مجموعة من الأنشطة الإنسانية الأخرى التي يختار الإنسان ممارستها بحض إرادته وتكون أكثر اتساقا مع السلوكيات الفاضلة: مثل الحب والصداقة، والفن والموسيقى، والشجاعة في الحروب، والمشاركة المجتمعية، ومداواة المرضى، ومساعدة الفقراء، وغير ذلك. غير أن الإكراه والضروريات في الحياة العملية لهما جوانب أخرى أيضا. ففي عام ١٨٤٤، قال الفيلسوف رالف والدو إمرسون، وهو صديق ثورو وينتمي إلى نفس مدرسة الفلسفة المتعالية: "سواء كان عمك مرموقا أو متدنيا، كزراعة الذرة أو تأليف القصص الملحمية،



”غالب الناس يعيشون حياة يأس هادئ”

هنري ديفيد ثورو

وبالتالي فإن العمل، الذي هو أساس الحياة الاقتصادية، بعيد تماما عن استعباد من يقومون به، فهو التعبير الأساسي عن الإبداع الإنساني، ويخلق بالفعل واقعا جديدا محكوما بالفكر والخيال الإنسانيين نستطيع فيه التعرف على أنفسنا وتشكيلها على النحو الذي نريده. ”وكتب أستاذ القانون والفلسفة يقول في حين أن الفن والأدب والموسيقى نظرا ”لطبيعتهم المعقدة للغاية ... يمكن اعتبارهم صيغة أكثر وضوحا للنواتج الأساسية للثقافة الإنسانية ... فإن قيمتهم في الحياة الإنسانية ليست مختلفة في الأساس عن قيمة المنتجات الأخرى التي ننتجها للاستهلاك وتحديد الأوضاع الأساسية التي نعيش فيها.”

**اتقن عملك، سواء كنت تقدم الأطعمة
السريعة لزبائن جائعين، أو كنت تقود
سيارة أجرة، أو تنظف حجرة في فندق،
أو تصب الخرسانة لبناء الطرق،
أو تنظم اجتماعا خارجيا مصغرا
كلفك به مكتبك، أو أي عمل آخر.**

وفي السياق نفسه، قام فلاسفة الاقتصاد الحديث بإعداد قائمة بالفضائل المتأصلة في سلوك السوق. فقد تحدثت دراسة Deirdre (2006) McCloskey عن سبع فضائل في الحياة الاقتصادية للطبقة المتوسطة: الحب (الطيبة والكرم والصدقة)، والإخلاص (النزاهة)، والأمل (العمل الحر)، والشجاعة (التحمل والمثابرة)، وضبط النفس (التحكم الذاتي والتواضع)، والتحوط (المعرفة والبصيرة)، والعدالة (التوازن الاجتماعي والصدق). وبالمثل، أشارت دراسة (2013) Luigino Bruni and Robert Sugden إلى أن المشاركة في العمل والتجارة تتسقان مع فضائل مثل مساعدة الذات،

فإن العمل الشريف الذي ينال استحسانك يعود بالنفع على حواسك وفكرك: ولا يهم كم من المرات منيت بالهزيمة، فأنت ولدت لتتنصر. والمكافأة التي تجنيها من العمل المتقن هي قيامك بهذا العمل. ”اتقن عملك، سواء كنت تقدم الأطعمة السريعة لزبائن جائعين، أو كنت تقود سيارة أجرة، أو تنظف حجرة في فندق، أو تصب الخرسانة لبناء الطرق، أو تنظم اجتماعا خارجيا مصغرا كلفك به مكتبك، أو أي عمل آخر. وقد يكون هذا العمل نظير أجر مدفوع، ولكن من هذا المنظور، فإن أي عمل شريف متقن يعوض صاحبه تعويضا يفوق المال.

وتوجد بالفعل فلسفة بديلة تقليدية حول العلاقة بين الحياة الاقتصادية والفضيلة الأخلاقية، ويعود أصلها إلى أعمال جون لوك وهي تخالف صراحة فلسفة أرسطو التقليدية، وتعتبر أن العمل والنشاط الاقتصادي ليسا كدحا بائسا مخالفا للمعايير الأخلاقية ناشئ عن عبودية الأجر وجني الأموال، بل طريقة تربط الأفراد بالعالم المحيط بهم وتشكل طبيعتهم.

وتصف دراسة (2013) Andrzej Rapaczynski هذا المنظور: ”العمل لا ينتج سلعا أو سلعا أساسية فحسب، بل ينتج أيضا الأفراد المستقلين الذين يعيشون الحياة التي صمموها وحددوا معالمها بأنفسهم.

من البائس؟

”العلم البائس” هو أشهر تعبير لفظي سلبي أطلق على علم الاقتصاد. ولكن خبراء الاقتصاد الذين يعرفون أصل هذا التعبير يعتبرونه وسام شرف. ففي مقال كتبه المؤرخ والكاتب توماس كارليل عام ١٨٤٩، قال إن مفهوم الاقتصاد السياسي ”كثيب ومشؤوم، بل مفهوم مخز وفجاج بالفعل، ويمكن تسميته نظرا لأهميته باسم العلم البائس؟. ولكن المقالة التي كتبها كارليل بعنوان ”Occasional Discourse in the Negro Question” يسوق فيها الحجة على أن العمال الفقراء من أصحاب البشرة السوداء في جزر الهند الغربية يعانون من رذائل ”الكسل والصفاقة”. وأشار إلى أن وصولهم إلى الفضيلة يستلزم ”إرغام الرجل الأسود الكسول في جزر الهند الغربية على العمل لأنه يتمتع باللياقة البدنية اللازمة”. وكارليل لم يكن عنصريا فحسب. فقد كان يؤمن أن الفقراء حول العالم من جميع الأعراق ”الأكثر بياضا والأكثر سوادا على السواء” ينبغي أن يمتلكون

”للحق الإلهي الذي يقضي بإرغامهم (وليس ”السماح لهم”، فهم لن يمتثلوا في هذه الحالة) على القيام بالعمل الذي كلفوا به.”. وخلاصة القول إن كارليل لقب الاقتصاد بالعلم البائس نظرا لأنه يقوم على أفكار مثل ”ترك الناس وشأنها” و”صناديق الاقتراع”، أو ما قد نسميه بالحرية الشخصية والديمقراطية. وفي عام ١٨٥٠، نشر الخبير الاقتصادي والفيلسوف السياسي جون ستيوارت ميل نقدا لاذعا لمقال كارليل. فقد أشار ميل إلى أن الأغنياء غالبا ما كانوا يجمعون الفقراء، وأن الفقراء عندما يبدون في تصرفاتهم وسلوكياتهم غير متعاونين أو يعانون من خلل اجتماعي، فإن ذلك يكون بسبب الحوافز السلبية الناتجة عن القمع وليس لعب في شخصياتهم. وقد أنهى ميل مقاله بهذه الفكرة: ”إذا لم نستطع القضاء على الألم، نستطيع القضاء على كافة أشكال الطغيان إذا ما كان لدينا الإصرار الكافي”. والاقتصادي المستنير هو الفائز المطلق في النقاش التاريخي الواقعي حول العلم البائس.

وكان مايكل ساندل، أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد، في مقدمة حركة تهدف إلى إثارة المسائل العسيرة المتصلة بالتوسع الاقتصادي في المجالات الأخرى (راجع دراسة 2013، Michael Sandel). كتب يقول: "إن تحديد سعر لكل نشاط من الأنشطة الإنسانية يؤدي إلى اضمحلال سلع أخلاقية ومدنية ينبغي الحرص عليها... فهل ينبغي ممارسة الجنس نظير مقابل مادي وماذا عن الأمهات البدليات أو الحمل نظير مقابل مادي؟ وهل ثمة ما يعيب جيوش المرتزقة، وإذا كانت الإجابة نعم، كيف ينبغي أن يتم التكليف بالخدمة العسكرية؟ وهل ينبغي أن تتبع الجامعات بعض الأماكن في دفعة السنة الأولى لجمع أموال لأغراض مهمة، كإنشاء مكتبة جديدة أو تقديم منح دراسية للطلاب المؤهلين من أبناء الأسر الفقيرة؟ وهل ينبغي أن تباع الولايات المتحدة حقوق الهجرة؟ وماذا عن السماح للمواطنين الأمريكيين ببيع جنسيتهم إلى الأجانب ومبادلة الأماكن فيما بينهم؟ وهل ينبغي السماح بوجود سوق حرة لعرض الأطفال الرضع للتبني؟ وهل ينبغي السماح للناس ببيع أصواتهم في الانتخابات؟"

ويمثل ساندل نموذجاً للحذر الفلسفي. فهو يسأل أسئلة دون أن يدعي أنه يعرف إجابات لها، وي طرح إمكانية قبول التوسع في استخدام الأسعار النقدية في بعض الحالات حتى وإن أدى ذلك إلى اضمحلال بعض السلع الأخلاقية والمدنية التي ينبغي الحرص عليها. وفي سياق مماثل للاستفسارات السابقة، جدير بنا أن نتذكر أن إحساسنا بقبح بعض المعاملات السوقية قد تغير بمرور الوقت. وفيما يلي بعض الأمثلة من الولايات المتحدة، وإن كانت البلدان الأخرى قد شهدت بالطبع تغيرات مماثلة.

ففي القرن التاسع عشر، كان شراء التأمين على الحياة في أمريكا يعتبر أمراً منافياً للأخلاق بوصفه تحدياً لإرادة الله، وتحول الأمر — بفضل حملة دعائية استهدفت الكنائس — إلى اعتباره أسلوباً تحوطياً في التعبير عن الحب للأسرة. وفي أوائل القرن العشرين في أمريكا، ظل بيع الكحوليات أمراً غير مقبول أخلاقياً لمدة ١٤ عاماً حتى تم إلغاء الحظر في ١٩٣٣. وحتى ستينات القرن الماضي، كان يعتبر شراء اليانصيب عملاً غير أخلاقي، وكان يحظر قانوناً بيع منتجات منع الحمل عبر الولايات أو حتى استخدامها بالمنزل في ولايات عديدة. وكان دفع أجور معيشية للجنود العاديين أمراً منافياً للأخلاق حتى انتهاء عصر التجنيد الإلزامي وبداية عصر التجنيد التطوعي في سبعينات القرن الماضي. وكان السماح بتقديم خدمة التلقيح الصناعي في قطاع الرعاية الصحية مثار خلاف حاد. وحتى ثمانينات القرن الماضي، لم يكن من المقبول أخلاقياً السماح للرياضيين المحترفين المشاركة في بطولات "الهوة" كالألعاب الأولمبية.

ولا يزال من غير المقبول لعدد من الأمريكيين أن يكون التبرع بالدم بمقابل مادي. ولكن التبرع بمادة البلازما أو الحيوانات المنوية عادة ما يكون بمقابل. ولا يمكن لامرأة تلقي أموال مقابل التبرع بكليتها، ولكن يمكنها الحصول على مبلغ نقدي مقابل بويضاتها أو لحمل طفل كأم بديلة. وتتفاوت البلدان بدرجة كبيرة فيما بينها من حيث اختلاف المجالات التي يسمح فيها بتطبيق آلية سعرية: فعلى سبيل المثال، بعض البلدان يجيز فيها القانون نشاط الدعارة وبعض أنواع المخدرات التي تساعد على الاستجمام، في حين تمنع بلدان أخرى دفع فوائد على القروض.

وإذا كانت الحوافز السعرية قد أدت إلى "اضمحلال بعض السلع الأخلاقية والمدنية التي ينبغي الحرص عليها" وفقاً لساندل، لننظر إلى مقترحات أخرى أكثر راديكالية. فربما ينبغي خفض أو إلغاء رواتب العاملين في الرعاية الصحية أو التعليم أو العمل الاجتماعي أو الحكومة لأننا لن نرغب في اضمحلال الفضائل الأخلاقية التي تقوم عليها هذه الوظائف.

والمغامرة واليقظة، والثقة والموثوقية، واحترام رغبات الآخرين، واعتبار الآخرين شركاء محتملين في معاملات ذات منفعة متبادلة. وبدلاً من التركيز على الأفكار المجردة الفلسفية حول المحتوى الأخلاقي للعمل، لننظر إلى عائلة تقليدية: الوالدان يعملان، ويقومان بتربية بعض الأطفال، وترتبطهما علاقات ودية بزملائهما وجيرانهما، ويتفاعلان مع أفراد العائلة الأكبر، ومعنيان بالمصالح الشخصية وبمجتمعهما — ويبدو من قبيل التعالي والتكبر وربما التجرد الخادع المبالغ أن ندعي أن الأفراد العاملين محكوم عليهم بالعيش دون فضيلة — ما لم يقومون بأعمال صالحة في أوقات فراغهم. ومن الناحية الأخرى، فإن الإدعاء بأن العمل اليومي يتيح للناس فرصاً يومية للتحوّل إلى طريق الفضيلة هو مثالية مستهجنة ومنافية للواقع. ويمكن كحل وسط أن نتفق على أن لحظات الهناء وفرص الفضيلة قد تظهر في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الحياة الاقتصادية، ولكن حجم هذه الفرص وتنوعها قد يتوقف على خصائص الحياة الاقتصادية التي يعيشها الفرد.

تحول الأهداف الاقتصادية

ورغم أن الحياة الاقتصادية قد لا تتعارض بالضرورة مع الأخلاق والفضيلة، هناك مخاوف من أن قيم الحياة الاقتصادية قد تخرج عن الحدود الملائمة فالقيم الاقتصادية قد تكون مفيدة على سبيل المثال

"إن حياة كسب الأموال حياة
نعيشها مرغمين، والثروة
بالطبع ليست هي القيمة التي
نسعى إلى تحقيقها، فالأموال
مفيدة فحسب والغرض منها
تحقيق شيء آخر."



أرسطو

في مجال زراعة القمح أو صناعة الهواتف الذكية أو عند التسوق لشراء ثلاجة أو الادخار للمعاش. ولكن قد يكون من غير اللائق تطبيق هذه القيم في سياقات أخرى، على الأقل بالنسبة لغير المهتمين بالاقتصاد الذين يقرؤون عن نوع من "السياحة البيئية" يدفع فيه الصائدون مبالغ طائلة مقابل صيد الأفيال والأسود الكبيرة في السن بحجة زيادة الدخل المحلي والحد من أنشطة الصيد غير القانونية، أو عن شركات تقوم بشراء تراخيص تتيح لها إطلاق كميات محددة من الانبعاثات الملوثة، أو عن الأطباء والاقتصاديين الذين يؤيدون منح الكلى والدم بمقابل بدلاً من التبرع بهما.

ومن ناحية، ثمة ما يبرر المخاوف من خروج الاقتصاد عن حدوده المعتادة. فحتى خبراء الاقتصاد يوافقون على أن بيع الأطفال أو استعباد الإنسان عمل غير أخلاقي. فأنت لا تستطيع شراء صديق حقيقي. وكما غنى فريق البيتلز، "لا يمكن لي شراء الحب". وليست القيمة النقدية هي كل ما يهم الاقتصاديين، فحتى خبراء الاقتصاد يقدمون هدايا في المناسبات الخاصة وليس مبالغ نقدية فحسب.

”تكمّن مثالية الطبيعة الإنسانية في كبح أنانيتنا، وإطلاق العنان لمشاعرنا الطيبة“

آدم سميث



التي لا مفر من مواجهتها في عالم يعاني من ندرة الموارد. وتناقش هذه الدورات الدراسية الأولية بالطبع العرض والطلب والأسواق، ولكنها تناقش أيضا السلوكيات المخالفة لمبدأ التنافسية، والتلوث، والفقر، والبطالة، ومزايا العولمة والتجارة مساوئهما. ومن لديهم معرفة أكبر قليلا في مجال الاقتصاد يعلمون أن كبار الاقتصاديين — بدءا من آدم سميث الذي ألف كتابا مهما بعنوان ثروة الأمم في 1776 — كافحوا على مدى أكثر من قرنين لحل قضايا عدم المساواة والعدالة وسيادة القانون والرخاء الاجتماعي.

وتتمثل إحدى الشكاوى المعقدة من دراسة علم الاقتصاد في أن النموذج الاقتصادي الأساسي يقوم على فكرة سعي الناس إلى تحقيق رضاهم الذاتي (“أي تعظيم المنفعة” وفق التعبير الأدبي) وسعي الشركات إلى الربح، ومن ثم فإن من يدرسون الاقتصاد سيتحولون على الأرجح إلى أشخاص يؤمنون أيضا أن الأنانية من الفضائل. ولكن كي نكون واضحين، فإن الاقتصاديين أنفسهم لا يقولون بأن الأنانية الزائدة أمر مرغوب. فكما كتب سميث عام 1759 في أول أعماله البارزة “نظرية الوجدان الأخلاقي” *The Theory of Moral Sentiments* يبدو إنسانا بغیضا للغاية من يشعر قلبه القاسي العنيد بنفسه فقط، ولكنه لا يكثرث على الإطلاق بسعادة الآخرين أو بؤسهم! ... لذلك فإن مثالية الطبيعة الإنسانية تكمن في الشعور بالآخرين أكثر من الشعور بالذات، وكبح أنانيتنا، وإطلاق العنان لمشاعرنا الطيبة، وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التوافق بين البشر على مستوى الأحاسيس والمشاعر، ذلك التوافق الذي هو موطن جمال البشر وصلاتهم.

وقد يشعر الاقتصاديون بالظلم لأن هذه الشكاوى تخصهم دون غيرهم. فالعديد من المجالات الأكاديمية تدرس الجوانب القبيحة في السلوك الإنساني. فغالبا ما يتناول العلم السياسي والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والأدب الإجحاف والإسراف والأنانية والشر، فضلا عن الشهوة والكسل والجشع والحسد والكبر والغضب والشره. ولكن يبدو أن أحدا لا يخشى من أن الطلاب في هذه المجالات الدراسية الأخرى قد يكونون على وشك التحول إلى أفراد معتلين اجتماعيا. ولكن لماذا يعتبر الاقتصاد علما مفسدا دون غيره؟ فخبراء الاقتصاد المختصين متدرجون على سلم الأيديولوجيات من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، مما يعني أن التدريب في علوم الاقتصاد ليس محصورا في أيديولوجية بعينها.

وتشير بعض الشواهد إلى وجود علاقة بين دراسة الاقتصاد والسلوكيات التي تفتقر إلى حس التعاون والعاطفة. ولكن الأبحاث التي تحاول الربط بين أحد مجالات الدراسات الأكاديمية وتغير الصفات الشخصية لم تكن نتائجها دقيقة للغاية عموما. فعلى سبيل المثال، توصل مسح أمريكي أجري في أوائل تسعينات القرن الماضي إلى تزايد احتمالات عدم تبرع الاقتصاديين الأكاديميين

وربما ينبغي علينا ألا ندفع مقابل مادي نظير إعادة التدوير أو تركيب عوازل الطاقة نظرا لأن هذه الأعمال ينبغي القيام بها لمنفعتها البيئية وليس للحصول على منفعة نقدية. وينبغي أن يكون العمل الخيري في حد ذاته هو المكافأة التي تعود على صاحبه، نظرا لأن إعلان أسماء المانحين أو خفض التزاماتهم الضريبية يؤدي إلى اضمحلال الفضائل المدنية المتأصلة في العمل الخيري.

وهذه ليست مقترحات جادة، بل إن الغرض منها إثارة النقاش. ولكنها تثبت بالفعل أن الحوافز الاقتصادية لا تعتبر دائما بالضرورة غير متسقة مع الفضائل المدنية والأخلاقية. ولذلك حينما نرى تغير الآراء المجتمعية في بعض المعاملات الاقتصادية من حيث اتساقها مع الأخلاق من عدمه، تقتضي الحكمة ألا نفترض بعد الآن أن الحدود الأخلاقية الحالية ستظل قائمة في المستقبل.

والواقع أن الفكر الاقتصادي عندما خرج عن نطاقه التقليدي إلى مجالات أخرى غالبا ما أدى إلى نتائج مثمرة. فعلى سبيل المثال، استند خبراء الاقتصاد إلى أعمال غاري بيكر المتوفى الحائز على جائزة نوبل وغيره في إثبات إمكانية إعمال الفكر الاقتصادي في تفسير ديناميكيات بعض الأمور التي لم تكن تعتبر في السابق من الموضوعات الاقتصادية، كالزواج وتربية الأطفال والجريمة والتمييز ضد مجموعات محددة من الناس. فقد أصبح الفكر السائد الآن على سبيل المثال أن القوات المسلحة ينبغي عليها جذب الموظفين عن طريق الأجور والمزايا والخيارات الوظيفية، بدلا من الخدمة الإلزامية.

الإدعاء بأن العمل اليومي يتيح للناس فرصا يومية للتحول إلى طريق الفضيلة هو مثالية مستهجنة ومنافية للواقع.

والأمر ذاته ينطبق على مفهوم تسعير التلوث للنجاح في مواجهة المشكلات البيئية — مثلا عن طريق فرض تأمينات نقدية على اللعب والزجاجات، وضرائب على السلع التي تساهم في زيادة التلوث مثل البنزين، وشراء وبيع الشركات لتراخيص بعض الملوثات والتي تمثل حافزا على الحد من التلوث بتكلفة اجتماعية أقل.

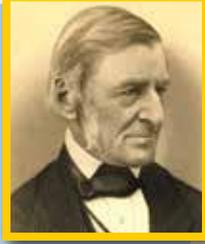
وقد يرغب البعض في بناء سور حول الفضائل الأخلاقية والمدنية لحمايتها من زحف القيم الاقتصادية. ولكن كما تعلمت الولايات المتحدة في إطار محاولتها منع الكحوليات في أوائل القرن العشرين، فإن القوى الاقتصادية لا يسهل عرقلتها، وغالبا ما يثبت أن الأسواق محكمة التنظيم أداة أكثر عملية في موازنة القيم الأخلاقية والمدنية عن القوانين التي تحظر سلوكيات معينة على أساس الجدليات الأخلاقية.

تأثير مفسد

من الشكاوى الشائعة من دراسة علم الاقتصاد أنه “يعنى كليا بجني الأموال والثراء”. ولكن هذه حجة لا وزن لها تعكس صورة خاطئة عن علم الاقتصاد. فحتى الدورات الدراسية المعنية بمبادئ الاقتصاد الأساسية تركز على التفكير في كيفية التعامل مع المفاضلات

”المكافأة التي تجنيها من العمل المتقن هي قيامك بهذا العمل.”

رالف والدو إمرسون



وبالسياق الأكبر المحيط بمواقف صنع القرارات. ولقد أصبحت متحفظا بمرور السنوات حيال الأسئلة التي تصاغ بطريقة الغرض منها وضع الاقتصاد في موقف معارض للفضائل الأخلاقية في المناقشات الجدلية التي يكون فيها الفائز الوحيد من يستطيع حسم الجدل لصالحه.

ولن يوصي أي عالم اقتصادي بالرجوع إلى كتاب في علم الاقتصاد كمصدر عملي للحكمة الأخلاقية الرفيعة. فكما ذكرنا الأزمة الاقتصادية الأخيرة لمن كان يحتاج إلى تذكرة، لا توجد في علم الاقتصاد حلول لجميع مشكلات العالم الاقتصادية. ولكن لتكون عادلين، فإن فلاسفة الأخلاق لا توجد لديهم حلول لجميع مشكلات العالم الروحية والأخلاقية.

وقد كتب العالم الاقتصادي الكبير ألفريد مارشال في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد الذي ألفه عام ١٨٩٠ ”علم الاقتصاد هو دراسة الناس في الحياة العملية اليومية“. ولا يمكن لعلماء الاقتصاد إقصاء القضايا الأخلاقية المهمة عن مجال دراستهم وينبغي عليهم عدم السعي إلى ذلك. ولكن فلاسفة الأخلاق عندما يناقشون موضوعات تمس الحياة العملية اليومية، لا يمكنهم أيضا إغفال أهمية الاقتصاد. ■

تيموثي تايلور هو مدير تحرير مجلة المنظورات الاقتصادية الصادرة عن الجمعية الاقتصادية الأمريكية، ومقرها كلية ماكالمستر بمدينة سانت بول بمينيسوتا. وينشر مدوناته على الرابط التالي <http://conversableeconomist.blogspot.com>

المراجع:

Bruni, Luigino, and Robert Sugden, 2013, “Reclaiming Virtue Ethics for Economics,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 27, No. 4, pp. 141–64.

Frank, Robert H., Thomas Gilovich, and Dennis T. Regan, 1993, “Does Studying Economics Inhibit Cooperation?” *Journal of Economic Perspectives* Vol. 7, No. 2, pp. 159–71.

McCloskey, Deirdre, 2006, *The Bourgeois Virtues: Ethics for an Age of Commerce* (Chicago: University of Chicago Press).

Molinsky, Andrew L., Adam M. Grant, and Joshua D. Margolis, 2012, “The Bedside Manner of Homo Economicus: How and Why Priming an Economic Schema Reduces Compassion,” *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, Vol. 119, No. 1, pp. 27–37.

Persky, Joseph, 1990, “Retrospectives: A Dismal Romantic,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 4, No. 4, pp. 165–72.

Rapaczynski, Andrzej, 2013, “The Moral Significance of Economic Life,” *Capitalism and Society*, Vol. 8, No. 2, Article 1.

Sandel, Michael J., 2013, “Market Reasoning as Moral Reasoning: Why Economists Should Re-engage with Political Philosophy,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 27, No. 4, pp. 121–40.

Yezer, Anthony M., Robert S. Goldfarb, and Paul J. Poppen, 1996, “Does Studying Economics Discourage Cooperation? Watch What We Do, Not What We Say or How We Play,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 10, No. 1, pp. 171–86.

للمجموعات الخيرية مقارنة بالأكاديميين في المجالات الأخرى، رغم أن الدراسة نفسها وجدت أن متوسط قيمة الهدايا التي يقدمها الاقتصاديون أعلى قليلا (راجع دراسة Frank, Gilovich, and Regan, 1993).

ويقارن عدد من الدراسات بين الطلاب الذين درسوا الاقتصاد وغيرهم ممن لم يدرسوه. ففي دراسة، سئل الطلاب في جامعة كورنيل عن رد فعلهم ورد الفعل المتوقع من الآخرين إذا حدث خطأ في فاتورة انتهى بحصولهم على ١٠ حواسب آلية ودفع ثمن ٩ حواسب فقط. وبعد حضور محاضرة حول نظرية المباريات في الاقتصاد، أغلب الطلاب أجابوا بأنهم لن يبلغوا عن الخطأ وأنهم يعتقدون أن الآخرين لن يبلغوه أيضا (راجع دراسة Frank, Gilovich, and Regan, 1993). ولكن دراسة أخرى استخدمت تجربة ”إسقاط الخطاب“ وفيها تركت أظرف غير مغلقة تحمل أحتاما وعناوين وبدخلها ١٠ دولارات وخطاب مختصر ملقاة على الأرض قبل بداية محاضرات الاقتصاد ومحاضرات أخرى في جامعة جورج واشنطن. وأكثر من نصف الأظرف المتروكة في قاعات محاضرات الاقتصاد تم إغلاقها ووضعها في صندوق البريد والنقود بداخلها، في حين أن أقل من ثلث الأظرف الملقاة على الأرض في القاعات الأخرى تمت إعادته إلى المرسل (راجع دراسة Yezer, Goldfarb, and Poppen, 1996).

وهذه المقارنات بالطبع تعني فقط أن دراسة الاقتصاد تجذب أشخاصا أقرب في سلوكهم إلى تصرفات معينة، لا أن دراسة

وما يتضح لي من هذا النوع من الدراسات ليس ضرورة ”الحذر من دراسة الاقتصاد“ ولكن ”الحذر من التأثير كثيرا بطريقة صياغة الأسئلة وبالسياق الأكبر المحيط بمواقف صنع القرارات.“

الاقتصاد تدفع الناس إلى القيام بهذه التصرفات. وقد أكدت بالفعل مجموعة من أبحاث علوم الاجتماع في العقود القليلة الماضية على أهمية ”الصياغة“ أو ”الإعداد“ فالطريقة التي يصيغ الباحث سؤاله بها أو يعد لموقف ما تؤثر بقوة على رد فعل الأفراد موضوع البحث. وفي دراسة أخرى، طُلب من مجموعة من مديري الأعمال التجارية إعادة ترتيب ٣٠ جملة، تضمن بعضها كلمات اقتصادية — مثل يواصل، الاقتصاد، متنام، الخاص بنا — وتضمن البعض الآخر كلمات لا علاقة بها بالاقتصاد مثل أخضر، شجرة، كان، إحدى. ثم انتقل المديرين إلى لعبة تقمص الأدوار، حيث قاموا بكتابة خطابات إلى موظف سيتم نقله إلى مدينة أخرى أو ستتخذ معه إجراءات تأديبية لتأخره عن العمل. ووجد الباحثون أن المديرين الذين قاموا بإعادة ترتيب الكلمات الاقتصادية كانوا أقل رافة بالموظف في هذه الخطابات، نظرا لأنهم كانوا أقل تعاطفا معه ولأنهم شعروا أنه من ”غير اللائق من الناحية المهنية“ إظهار هذا التعاطف (راجع دراسة Molinsky, Grant, and Margolis, 2012).

وما يتضح لي من هذا النوع من الدراسات ليس ضرورة ”الحذر من دراسة الاقتصاد“ ولكن ”الحذر من التأثير كثيرا بطريقة صياغة الأسئلة